السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016

وتوصيات صندوق النقد الدولي

الدكتور: شليحي الطاهر
أستاذ محاضر
جامعة الجلفة

الطالب: بن موفق زروق
طالب دكتوراه
جامعة الجلفة

الطالب: بن عطاالله لخضر
طالب دكتوراه
جامعة الجلفة

الملخص:

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تسعى من خلال سياستها المالية إلى تحقيق نوع من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية. لكن الاعتماد المفرط على هذا القطاع بحوالي **97%** في الصادرات يجعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بالتغيرات والتذبذبات التي يشهدها سوق النفط العالمي.

لقد كشفت صدمة أسعار النفط، نقاط ضعف طويلة الأمد لنموذج النمو في الجزائر الذي يعتمد على المحروقات والإنفاق العام، فبعد عدة سنوات من فوائض مريحة، باشرت السلطات باتخاذ بعض الإصلاحات خاصة مع العجز في الحساب الجاري و الانخفاض الحاد في الإحتياطيات الرسمية. لذلك يجب الاعتماد على نموذج اقتصادي جديد يسمح بتنويع مصادر الدخل وبالتالي التقليل من المخاطر الاقتصادية الخارجية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الميزانية العامة، أسعار البترول، صندوق النقد الدولي.

Abstract:

Algeria depends on oil sector mainly in economic development. It also seeks through its policy to achieve some sort of stability in various economic indicators. But the excessive reliance on this sector by about 97 % in exports, makes the Algerian economy affected by the changes and fluctuations in the global oil market.

The oil price shock exposed the longstanding vulnerabilities of a growth model in Algeria dependent on hydrocarbon and public spending. And after several years of comfortable surpluses, the Government has initiated some reforms, especially with the deficit in the current account and the sharp decline in official reserves.

So we must rely on new economic model allows for diversification of income sources and this will reduce the foreign economic risks on economic development indicators.

***Keywords** :The financial policy, the general budget, Oil prices, International Monetary Fund.*

مقدمة:

للسياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، لما تتمتع به من أدوات تسعى الدولة من خلالها إلى التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية وتصحيح مسار التنمية. ومن أهم أدوات السياسة المالية نجد السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية والميزانية العامة للدولة، وفي الجزائر نجد أن هذه السياسات تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية منها سوق النفط العالمي. إذ يعتبر قطاع المحروقات من أهم مصادر التمويل في الاقتصاد الجزائري، وهو يتأثر بشكل أساسي بمتغيرات السوق العالمي سلبا وإيجابا، وهو ما حدث فعلا عندما ارتفعت أسعار المحروقات مع بداية 2000، وكذلك عندما انخفضت الأسعار مع منتصف 2014 إلى غاية اليوم. واتضح هذا الأثر بشكل مباشر على الميزانية العامة للدولة باعتبارها تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها.

وفي ظل هذا الارتباط الوثيق بين السياسة المالية وأسعار المحروقات، وأمام هذه الوضعية الصعبة الناجمة عن تدهور أسعار البترول، يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي التدابير المتخذة من طرف الحكومة في إطار سياستها المالية لسنة 2016 لمعالجة الانعكاسات السلبية لهذا التدهور في أسعار النفط؟ وماهي رؤية صندوق النقد الدولي للوضعية المالية والاقتصادية الحالية للجزائر؟

تكمن أهمية البحث في التعرف على أهم النقاط المتعلقة بالسياسة المالية والتي اتخذتها الحكومة لمواجهة انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الفترة الأخيرة.

كما نهدف من خلال هذا البحث إلى النظر في مدى توافق السياسة المالية للحكومة مع توصيات صندوق النقد الدولي بخصوص الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر.

سنحاول معالجة الإشكالية الرئيسية وفق المحاور التالية:

أولا: مفهوم السياسة المالية.

ثانيا: أهمية الجباية البترولية ضمن السياسة المالية.

ثالثا: السياسة المالية للحكومة في ظل انخفاض أسعار البترول.

رابعا: توصيات صندوق النقد الدولي بخصوص الوضع المالي والاقتصادي في الجزائر 2016.

أولا مفهوم السياسة المالية:

أ- تعريف السياسة المالية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم السياسة المالية، يمكن أن نذكر بعضها فيما يلي:

1- السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، وهي بذلك تكييف لحجم الإنفاق والإيرادات العامة وتكييف نوعي لهذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بصورة تعمل على تحقيق هذه الأهداف.[1]

2- السياسة المالية هي بمثابة برنامج تخططه وتنفذه الدولة، مستخدمة فيه مصادر إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع.[2]

3- السياسة المالية هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة.[3]

4- السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية العامة للدولة.[4]

من هذه التعاريف يمكن القول أن السياسة المالية تعتبر من أهم أدوات الضبط الاقتصادي وهي بمثابة الإجراءات التي تتخذها الدولة في مختلف الاتجاهات المتعلقة بنشاط الدولة الاقتصادي، باستخدام آليات متنوعة في جانب النفقات العامة والإيرادات العامة وكذا الدين العام، لتحقيق أهداف مختلفة.

ب- أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، ومن خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

[1]- حسين عمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002، ص 153.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 15.

[3]- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 338.

[4]- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، عمان، ط1-2008، ص 335.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أهمية الجباية البترولية ضمن السياسة المالية.

إن السياسة المالية للجزائر مقترنة بشكل كبير بالجباية البترولية. إذ تعتمد الميزانية العامة للدولة على الجباية البترولية كمصدور تمويل أساسي، وبما أن الميزانية العامة للدولة في الجزائر تعتمد سعر مرجعي حالي للبترول وهو 37 دولار للبرميل، فإن أي تغير في أسعار البترول في السوق العالمي سيؤثر على الميزانية العامة للدولة وعلى صندوق ضبط الموارد[5] من جهة وعلى تنفيذ المخططات التنموية من جهة أخرى. وسعيا منها للاستفادة من الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول واستغلالها بشكل أمثل، عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 الذي كانت له أهمية كبيرة في تراكم الفوائض المالية الناتجة عن الزيادة في أسعار البترول، على غرار العديد من الدول المصدرة للنفط. إذ يعتبر هذا الصندوق بمثابة حساب تخصيص خاص تحت تصرف وزير المالية، يمول من خلال فائض قيمة الجباية البترولية عن تقديرات قانون المالية ومختلف الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق. كما أنه يهدف إلى تسوية وتغطية عجز الميزانية العامة للدولة الذي ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وكذا تسوية وتسديد المديونية.

إن التغيرات في أسعار البترول تؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات العامة وعلى عدة متغيرات أخرى، كحجم النفقات العامة، حجم الاستثمارات. فقبل سنة 2014 شهدت السوق النفطية انتعاشا كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، إذ عملت الجزائر على تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة، ساعدها على تسديد مديونيتها وعلى تنشيط وإنعاش اقتصادها بزيادة الإنفاق العمومي وزيادة المشاريع الاستثمارية لدفع عجلة التنمية.

[5] – تم تأسيس هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي المؤرخ في 27 جوان 2000.

جدول رقم 01: أهمية الجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة للدولة

(مليون دينار)

السنوات	2012	2013	2014	2015 (أرقام مؤقتة)	2016 (أرقام تقديرية)	2016 (جانفي-فيفري)
متوسط سعر برميل النفط opec (دولار أمريكي) *	109,2	105,8	96,2	49,5	/	34,05
مجموع النفقات	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 746 214	7 984 180	2 039 960
مجموع الإيرادات	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 480 205	4 747 430	713 593
الموارد العادية	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 757 265	3 064 880	391 915
الجباية البترولية	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	321 678
نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة %	39,93	41,48	40,16	38,45	35,44	45,07
رصيد الميزانية	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 266 009	-3 236 750	-1 326 367

المصدر: - وضعية عمليات الخزينة إلى غاية نهاية فيفري 2016

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

- قانون المالية 2016

* - موقع منظمة الدول المصدرة للنفط www.opec.org

باعتبار الجباية البترولية من أهم الموارد العامة للدولة، فقد عرفت نسبتها ضمن إيرادات الميزانية العامة للدولة تذبذبا خلال السنوات الأخيرة من 39,93 % سنة 2012 إلى حوالي 35,44 % سنة 2016 حسب تقديرات قوانين المالية. ويرجع ذلك إلى التراجع الكبير لأسعار البترول وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية و الجباية البترولية. هذه الأخيرة وصلت حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016 إلى 550 682 1 (مليون دينار) مسجلة بذلك نسبة انخفاض قدرها 2,34 % مقارنة بتقديرات سنة 2015. وحسب أرقام سنة 2014 نسجل بداية التدهور في أسعار البترول والذي أثر بشكل مباشر على رصيد الميزانية من خلال الانخفاض في الإيرادات العامة والارتفاع في النفقات العامة. وقد استمر هذا الوضع السيء لرصيد الميزانية في سنة 2015 التي شهدت ارتفاع كبير في النفقات العامة مقارنة بسنة 2014. وحسب تقديرات سنة 2016، ومن خلال الإجراءات التي تم سنها في قانون المالية 2016، فإن التقديرات تشير إلى ارتفاع في حجم الموارد العادية مع انخفاض في الجباية البترولية.

ثالثا: السياسة المالية للحكومة في ظل انخفاض أسعار البترول.

تمثل السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني...[6]

بالرغم من انخفاض أسعار البترول إلى مستويات قياسية في سنة 2015 وبداية 2016، إلا أننا نلاحظ أن تقديرات الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة لسنة 2016 قد سجلت ارتفاعا مقارنة بتقديرات 2015 بنسبة 1,34 %. مع انخفاض في تقديرات حجم النفقات العامة سنة 2016 بنسبة 9,15 % مقارنة بتقديرات سنة 2015. ويرجع ذلك إلى آليات وضعتها الحكومة للتخفيف من عجز الميزانية والتقليل من الانعكاسات السلبية لتدهور أسعار البترول.

[6]- فوزي عبد المنعم،صادق بركات عبد الكريم، يونس احمد البطريق، المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف الإسكندرية، ط1 - 1969، ص 33.

وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

أ- بخصوص ترشيد الإنفاق العام:

يعتبر ترشيد الإنفاق العام خطوة مهمة للرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها الدولة.

لقد عرفت الجزائر ازدياد كبير في النفقات العمومية على ضوء الارتفاع المسجل في أسعار النفط منذ 2011 وارتفعت التقديرات بخصوص الإنفاق العام من سنة 2009 إلى 2015 وهو ما انعكس على البرامج التنموية المسجلة في مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين... الخ

لكن بالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن سياسة الإنفاق سرعان ما انعكست آثارها السلبية على المواطن، فارتفع معدل التضخم، كما لم تحقق البرامج الاستثمارية النتائج المرجوة، وأفلست العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ.

ومع منتصف سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا واستمرت حدة الانخفاض خلال سنة 2015 وتذبذبا في بداية سنة 2016. وقد كان لهذا الانخفاض الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة، إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام كمحاولة للتقليل من عجز الميزانية المتوقع، والتقليل من الآثار السلبية للانخفاض في أسعار البترول، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

- في إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى التحكم والصرامة الميزانياتية، لابد من تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا إذا تعلق الأمر بعمليات استثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم في الأشغال معتبرة. كما أن كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد يجب أن يؤجل تلقائيا إلى ما بعد 2016، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.[7]
- تجميد مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد.[8]
- تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية نهاية سنة 2016. بما في ذلك التي تم تسجيل اعتمادات بشأنها برسم ميزانية سنة 2015. ويطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء

[7] - مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016، بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016

[8] - تلكس وزارة المالية رقم 3455 بتاريخ 25 جوان 2015، يتعلق بنفقات التجهيز.

سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية و لم يسجل بشأنها أي التـــزام أو دفع، إلا إذا حضيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول.[9]

- ضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية.

وقد سبق هذه الإجراءات مجموعة من التدابير بغرض ترشيد الإنفاق العام، تم اتخاذها سنة 2013:[10]

- تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجـــاري، ولا سيما تلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة الذي يجب أن يخص التكفل بتبعات المرفق العام المفروضة عليها.
- تفضيل مبدأ الامتياز من أجل تسيير أفضل للمنشآت العمومية.
- التشجيع على ضبط وإعادة النشر القطاعي وفيما بين القطاعات قبل أي فتح لمناصب مالية، والحث على إعادة نشر المستخدمين، بما فيهم أولئك التابعين للمؤسسات العمومية المحلة.
- السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف.
- يجب تقليص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية، فإنه يجب تقليصـــها وترشيدها.
- يجب أن يسهر الآمرون بالصرف على التقيد بأسقف الاعتمادات المفتوحة من خلال تحديد الأولويات في استعمال الاعتمادات المتوفرة.
- القيام بتقييم المشاريع الكبرى بأثر رجعي من أجل قياس نجاعة النفقة العمومية والسماح بتحضير تحسينها من حيث انجاز المشاريع في المستقبل.
- الإحالة على التقاعد لكل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد، ماعدا الـــذين يجب الإبقاء عليهم لضرورة الخدمة المقررة من طرف السلطة المؤهلة. كما يجب أن يكون الأثـــر المـــالي الناجم عن تطبيق محتمل لنظام تعويضي جديد أو عن مراجعة ممكنة لقانوني أساسي خاص، في حـــدود الاعتمادات المالية الممنوحة خلال السنة المالية المعنية.[11]

ب- بخصوص السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية من أدوات السياسة المالية التي تتحكم في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، والتي لها آثار مختلفة على القطاعات الاقتصادية، كما تعتمدها الدولة في معالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضـــخم وعجز الموازنة ...

[9] – مراسلة ديوان الوزير الأول رقم 1356 / 2015، بخصوص توضيحات تكميلية من اجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.
[10] – مراسلة الوزير الأول رقم 334 بخصوص ترشيد النفقات العمومية، بتاريخ 10 نوفمبر 2013.
[11] – مراسلة وزير المالية رقم 500 بتاريخ 23 أفريل 2013 بخصوص عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية.

إن الانخفاض المسجل في الجباية البترولية والناتج عن التدهور المستمر في أسعار النفط أثر بشكل كبير على السياسة الجبائية للدولة، فقد تضمن قانون المالية مجموعة من الإجراءات التي تدخل ضمن السياسة الجبائية للدولة، بغرض زيادة الموارد العادية للدولة وتعويض النقص المسجل بالنسبة للجباية البترولية، وهو ما نلاحظه من خـــلال تقديرات الإيرادات العامة في قانون المالية 2016. أين ارتفعت تقديرات حجم الإيرادات العامة من

4 480 205 (مليون دينار) سنة 2015 إلى 4 747 430 (مليون دينار) سنة 2016. هذا الارتفاع سجل في جانب الموارد العادية باعتبار أن تقديرات الجباية البترولية بالميزانية العامة للدولة سجلت انخفاضا من

1 722 940 (مليون دينار) سنة 2015 إلى 1 682 550 (مليون دينار) سنة 2016.

والشكل التالي يبين مدى تطور نسبة كل من الموارد العادية والجباية البترولية إلى الإيرادات العامة للدولة:

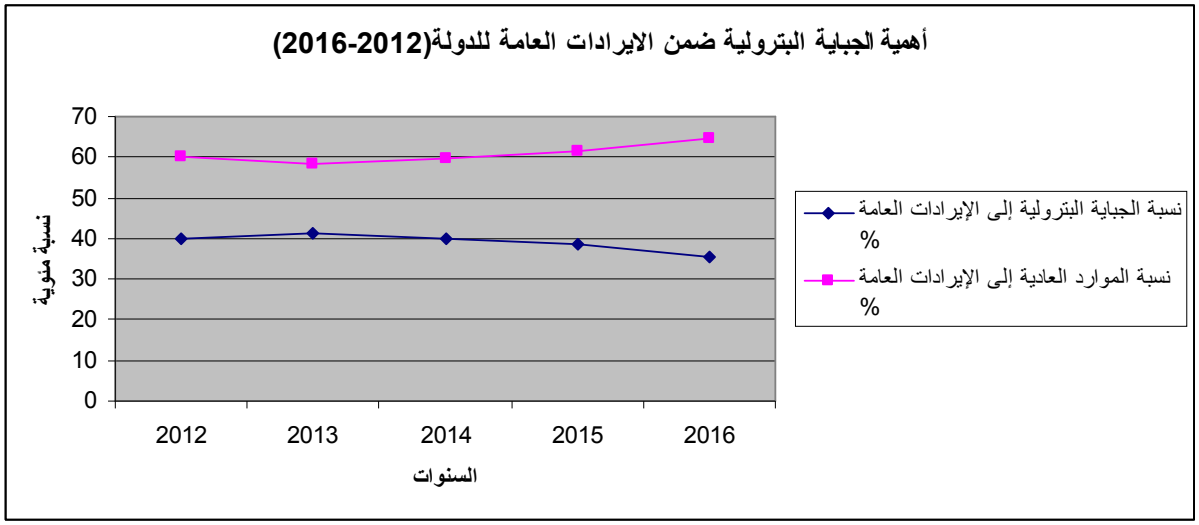

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الجدول السابق.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لذلك نجد:

- الزيادة في قسيمة السيارات.[12]
- الزيادة في رسم الطابع الخاص بجواز السفر.[13]

[12] – المادة 09 من قانون المالية 2016.
[13] – المادة 12، 13 من قانون المالية 2016.

- الزيادة في الرسم على القيمة المضافة لبعض المنتجات، كالكهرباء، الغاز، البنزين، ...[14]

بالإضافة إلى بعض الإجراءات التحفيزية لفائدة المستثمرين لغرض توسيع الوعاء الجبائي. وكذا بعض الآليات التي وضعتها وزارة المالية في سبيل استرجاع الأموال المتداولة في السوق، كسندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، وبرنامج الامتثال الجبائي الإرادي في إطار مسعى الاحتواء المالي.

رابعا: توصيات صندوق النقد الدولي بخصوص الوضع المالي والاقتصادي في الجزائر 2016

جاء تقييم خبراء صندوق النقد الدولي عند اختتام مشاوراته في 16 ماي 2016، متشاءما جدا بخصوص الوضع المالي والاقتصادي الجزائري، إذ لوحظ تراجع كبير في أرصدة الميزانية العامة للدولة والحساب الجاري، نظرا للهبوط الحاد في أسعار النفط واعتبر خبراء الصندوق أن الاقتصاد الجزائري يواجه صدمة نفطية خارجية، تستدعي إجراء إصلاحات هيكلية بهدف تنويع الاقتصاد وضبط للمالية العامة مع إعادة صياغة نموذج جديد للنمو في الجزائر. كما أشار التقرير إلى أن الاحتياطات النقدية للجزائر ستمكنها نوعا ما من تجاوز الأزمة على المدى القريب، وبذلك فأمام الجزائر فرصة لضمان إعادة صياغة نموذج للنمو واستعادة للتوازن الاقتصادي الكلي، مع الأخذ بعين الاعتبار سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية في الإصلاحات، ومن التوصيات التي جاء بها التقرير ما يلي:[15]

- ضمان العدالة بين الأجيال.

- دعم الاستقرار الخارجي.

- ضبط الانفاق الجاري.

- إصلاح نظام الدعم مع توفير الحماية للفقراء.

- تعبئة المزيد من الإيرادات غير النفطية.

- زيادة كفاءة الاستثمار.

[14] - تلكس رقم 1353 بخصوص قانون المالية 2016، والصادر عن المديرية العامة للضرائب،(تعديل المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال بموجب المادة 14 من قانون المالية 2016)

[15] - بيان صندوق النقد الدولي رقم 228/ 16 بتاريخ 19 ماي 2016 بخصوص مشاورات المجلس التنفيذي لعام 2016 مع الجزائر.

- زيادة الاقتراض لتمويل العجز مستقبلا أمام تراجع الجباية النفطية.

- زيادة إصدار سندات الدين المحلي.

- فتح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص في رؤوس اموال بعض المؤسسات الاقتصادية العامة على أساس من الشفافية.

- القيام بإصلاحات هيكلية للمساعدة في دعم النشاط الاقتصادي وذلك بـ:

- تحسين مناخ الأعمال.

- فتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

- تحسين فرص الحصول على الائتمان.

- تطوير سوق رأس المال.

- رفع مستوى الحوكمة والتنافس والشفافية.

- زيادة المرونة في أسواق العمل.

- تحسين مستوى المهارات التي يفرزها النظام التعليمي مع احتياجات القطاع الخاص.

- جعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوافقا مع قيمته التوازنية ويساهم في إعادة توان الاقتصاد.

- الوقاية من الضغوط التضخمية المحتملة بأن تتكيف السياسة النقدية مع بيئة السيولة المتغيرة وإعادة تفعيل أدواتها.

- تعزيز سياسات القطاع المالي للتصدي للمخاطر المتزايدة المحيطة بالاستقرار المالي.

وحسب صندوق النقد الدولي، فإنه بالرغم من الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة فانه لابد من بذل المزيد، من أجل مواجهة استمرارية صدمة أسعار النفط. إذ من المتوقع تباطأ النمو وانخفاض في الاحتياطات مع احتمال الاستدانة من الخارج.

خاتمة:

إن التدهور الذي شهده سوق النفط العالمي مؤخرا، انعكس سلبا على الوضع المالي والاقتصـــادي في الجزائر، باعتبار أن الجزائر تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي في تمويل اقتصادها، وبالتالي فهي تحـــت تـــأثير المتغيرات الخارجية. وأمام هذه الوضعية الصعبة، سارعت الجزائر إلى سن العديد من الإجراءات سواء في شـــكل تعليمات لترشيد الإنفاق العام، أو تدابير جبائية ضمن قانون المالية التكميلي 2015 وقـــانون الماليـــة 2016، بالإضافة إلى إجراءات مختلفة تهدف في مجملها إلى تعبئة الموارد العامة والتقليل من عجز الميزانية بشكل عام. ومن جهته قدم صندوق النقد الدولي مجموعة من التوصيات بخصوص الوضع الصعب الذي تعيشه الجزائري، وإن كانت هذه التوصيات تتوافق مع مسعى الحكومة في سبيل إصلاح هيكلي وبناء نموذج اقتصادي جديد للنمو بهدف تنويع الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي الكلي.

قائمة المراجع:

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- حسين عمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002.
- فوزي عبد المنعم،صادق بركات عبد الكريم، يونس احمد البطريق، المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف الإسكندرية، ط1 – 1969.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، عمان، ط1-2008.
- قوانين المالية للسنوات: 2013-2014-2015-2016
- قانون ضبط الميزانية 2012، بينما باقي السنوات فحسب تقديرات قوانين المالية.
- مراسلة الوزير الأول رقم 334 بخصوص ترشيد النفقات العمومية، بتاريخ 10 نوفمبر 2013.
- مراسلة ديوان الوزير الأول رقم 1356 / 2015، بخصوص توضيحات تكميلية من اجل تجسيد التدابير الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.
- مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016، بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016
- مراسلة وزير المالية رقم 500 بتاريخ 23 أفريل 2013 بخصوص عقلنة الاعتمادات المالية والمناصب المالية.
- تلكس وزارة المالية رقم 3455 بتاريخ 25 جوان 2015، يتعلق بنفقات التجهيز.
- تلكس رقم 1353 بخصوص قانون المالية 2016، والصادر عن المديرية العامة للضرائب.
- بيان صندوق النقد الدولي رقم 228/ 16 بتاريخ 19 ماي 2016 بخصوص مشاورات المجلس التنفيذي لعام 2016 مع الجزائر.